

بن قردان والذهيبة في عيون أهاليهما

التهميش، الهشاشة والتباس المآلات على الحدود التونسيّة اللّيبيّة[1]

ألفة لملوم

ترجمة مطاع امين الواعر

تقديم

بُعيدَ الساعة الخامسة صبيحة السابع من مارس 2016، هاجمت مجموعة تَعُدُّ قرابة المائة جهادي ممن ينتمون إلى تنظيم الدولة، مدينة بن قردان الواقعة جنوب شرق البلاد على بعد حوالي 30 كلم عن الحدود الليبية. تطلّب صد هذا العدوان الفريد من نوعه والقضاء عليه من قبل القوات الأمنيّة بضعة أيّام. وقد خلّف محصّلة ثقيلة: مقتل خمسين مهاجما وثلاثة عشر فردا من قوّات الأمن، بالإضافة إلى 7 من المدنيين. مثّل هجوم بهذا الحجم تطورا في استراتيجية تنظيم الدولة بتونس وجعل النقاش يستعر حول الرهان الأمني على الحدود تزامنا مع الفوضى التي تعمّ ليبيا. وقد بيّن بالخصوص الدور الهام للأهالي في حماية المناطق الحدوديّة، إذ لا شك في أن جزء من الفضل في صدّ هجوم تنظيم الدولة على بن قردان

---

[1] هذا المقال ثمرة عمل بحثي جماعي لفريق متعدد الاختصاصات، متكون من باحثين ومحققين ميدانيين شبّان. تكوّن فريق الباحثين من الدكتور محمد علي بن زينة، عالم الديمغرافيا والأستاذ في قسم علم الاجتماع في جامعة تونس، الدكتور فتحي الرقيق، عالم اجتماع وأستاذ بجامعة صفاقس، مهدي البرهومي مدير المشاريع بمنظمة انترناشونال الرت وألفة لملوم دكتورة العلوم السياسية والمديرة المحلّية بمنظمة انترناشونال الرت، أمّا المحققون الميدانيون الشبّان فهم: رضا الناجح، عماد عبد الكبير، نجاة شوّاط، سماح الطويسي، طاهر ضيف الله، حسين السّعيدي، سهام الهرّابي، مريم الهوش، سفيان جابالله، سناء بالطيّب، نادية نصري، جيلاني اللّافي، ومراد العرضاوي. أودّ هنا أن أشكر خصوصا الدكتور محمد علي بن زينة، الذي قام بالانتقاء العيّنة وفرزها للبحث الكمّي بالإضافة إلى رصد التقاطعات المستعملة في هذا المقال.

يعود إلى متساكنيها الذين تجنّدوا لدعم قوات الأمن وطرد الجهاديين. إن هذا الإقرار يدفع إلى إعادة تصويب الأنظار تجاه هؤلاء السكّان الذين عادة ما يتم تجاهلهم من قبل تحاليل تُشَدِّدُ على العلاقة بين الحدود، التهريب والإرهاب[2].

إن اختزال الحدود في الخطر الأمني يُفقدها عمقها ويحرمها من ماهيتها، أي العلاقة بين الدولة، المجال، التاريخ والآخر، بما يعنيه ذلك أنثروبولوجيّا من "فضاء بَيْنِيّ" هو "فاصل ومدى" يُكثف "غُموض المآلات وغياب القرار"[3]. هذه بالتحديد هي المقاربة التي ينحاز لها هذا البحث الذي يطرح على نفسه تناول الفضاء الحدّي عبر روايات ساكنيه، لفهمه انطلاقا من ممارساتهم وتمثّلاتهم، وذلك عبر استقراء سلوكيّاتهم المعيشية وعلاقاتهم بالدولة. الهدف هو تحديد التركيبات، الاقتصادية والاجتماعية التي تشكّل الفضاء الحدّي وتجسّد مختلف الديناميكيات والصراعات التي تشقّه اليوم، أي خمس سنوات بعد رحيل بن علي.

اخترنا للقيام بذلك، إنجاز بحث ميداني في مدينتين حدوديتين من الجنوب الشرقي للبلاد، تعانيان تمدينا معطوبا، شُيِّدتا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من قبل الحماية الفرنسيّة لتثبيت السكّان الرُّحّل بالمنطقة بغية التحكّم فيهم بشكل أفضل وتسيير أراضيهم: بن قردان، التي تتوسّط سهل الجّفارة القاحل في ولاية مدنين، والواقعة على بعد 526 كلم من العاصمة، والذهيبة، المدينة الصغيرة بالجنوب الشرقي الواقعة على بعد 626 كلم عن العاصمة و3 كلم عن الحدود الليبية من ولاية تطاوين. وتعرف هاتان المدينتان بداهةً، اختلافات بينهما. فعلى المستوى الديمغرافي، تعتبر بن قردان ذات الـ80.000 نسمة مدينة متوسطة، في حين تُعد الذهيبة ذات الـ5.000 نسمة قرية كبيرة. كذلك على المستوى الاقتصادي وعبر شكل اندماجهما المختلف في الاقتصاد الوطني والعابر للحدود، إذ في الوقت الذي فرضت فيه بن قردان نفسها منذ الثمانينات كسوق أساسية للعملة[4]، بقيت الذهيبة سوقا صغيرة استثمرت الحدود فيها بوصفها ضرورة للبقاء.

رغم ذلك، نعتقد أن هاتين المدينتين الواقعتين في أقاصي تونس توفّران زاوية نظر ثمينة لفهم "الانتقال الديمقراطي" عبر "هوامشه" وإنارة الرهانات التي يخفيها. لقد عانت بن قردان والذهيبة بحدّة من تهاوي العالم الزراعي وتراجع المكانة الاجتماعية للفلّاحين، مما جعلهما تتموقعان في أسفل التراتبية الجغرافية[5] لدرجة جعلتهما مدعوتين لإثبات ولاءهما الوطني[6]. وقد مكّننا الاعتماد عليهما كميدان بحث من طرح علاقة المتساكنين بالدولة من خلال التعمّق في نظرتهم لذواتهم ولتراجع مكانتهم. ويجدر التذكير بأن

---

[2] من الصعب رصد الافتتاحيات ومقالات الإثارة المخصصة لعلاقة الإرهاب بالحدود نظرا لتعددها، خصوصا في الصحافة الناطقة باللغة العربية. كما أن عددا كبيرا من الشخصيّات السياسيّة قد قدّم تصريحات تصب في نفس الاتّجاه. انظر مثلا في هذا السياق ملف صحيفة الجريدة: http://urlz.fr/3DGX

[3] انظر أبحاث ميشال أجيي حول الحدود، خصوصا أجيي، 2013.

[4] انظر حمزة مدّب، الفصل 111.

[5] لويك فاكون بتصرف، أنظر لويك فاكون، 2007.

[6] أنظر كمثال على هذا تصريحات محسن مرزوق، أحد القياديين السابقين في حزب نداء تونس، والذي توجّه خلال مداخلة تلفزيّة أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية سنة 2014 لأهالي الجنوب، داعيا إيّاهم لـ"تصحيح خيارهم وعدم الخروج عن الإطار الوطني". https://m.youtube.com/watch?v=GWFF4Y_y9Ck

الذهيبة وبن قردان تأويان المعبرين الرسميين الوحيدين الذين يربطان تونس بليبيا في مركزي رأس جدير-الشيبو والذهيبة-وزّان، واللّذان يمثلان في الآن ذاته اليوم، موردا للرزق ومصدرا ريعيّا. وبناء على هذا فإنهما تمكّنان من تحديد الاستعمالات والتمثّلات والتوتّرات التي تحملها الحدود في سياق سياسي وأمني يتميز بالسيولة والهشاشة، ومن النظر إلى ما هو أبعد من ضرورة الحماية الأمنية للحدود الجنوبية الشرقية عبر الاستفسار عن مختلف سجلّات الصراع الفاعلة فيه.

ويسعى هذا الفصل لعرض وتحليل النتائج الرئيسية لبحث ميداني كمي ونوعي حول سكّان هاتين المدينتين، تم اجرائه من قبل فريق متعدد الاختصاصات تحت إشراف منظمة انترناشونال الرت، في الفترة الممتدة بين نوفمبر 2015 إلى أفريل 2016 شمل خلالها العمادتين اللتين تشكلان ذهيبة والاثني عشر عمادة ببنقردان[7].

واستندت الدراسة الكميّة على استمارة أعِدَّت بناءً على مقابلات استطلاعية غير مركّزة أجرِيت مع المسؤولين والنشطاء السياسيين المحليّين[8]، فضلا عن تنظيم أربع مجموعات بؤرية (focus groups). جمعت المجموعتان الأولى والثانية نشطاء في المجتمع المدني المحلّي ومسؤولين من المدينة، في حين انتظمت المجموعتان المتبقيتان في بنقردان مع نشطاء ينتمون إلى جمعيات محليّة وحاملي شهادات معطّلين عن العمل.

وقد تم الاختيار عبر طريقة الحصة النسبية لتكوين عينة ممثّلة من السكان المحليين ممن تجاوزا الـ18 عاما طبقا لخمس "متغيرات تحكُّمٍ" (variables de contrôle): مكان الإقامة (حضري وريفي) والجنس والفئة العمرية والتحصيل العلمي والنشاط الاقتصادي. كما تم توزيع العيّنة عبر تقاطع هذه المتغيرات مع بيانات التعداد العام للسكان الأخير الذي أجرِي سنة 2014. شملت العينة النهائية 540 مستجوبا في بنقردان و209 في ذهيبة. أما الاستمارة فقد بُنِيت حول ستة مداخل: الخصائص العامة للمستجوب (الأسرة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والتنقل وتماثلات الهوية)، التصورات حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، تماثّلات الوضع الأمني، التماثلات واستعمالات الحدود، العلاقات مع الدولة والفضاء العام، وأخيرا المقترحات لتطوير المنطقة[9].

وقد أجرى الاستمارة 17 باحثا ميدانيا، نصفهم من شباب الذهيبة وبنقردان في حين كان النصف الآخر من طلاّب الدكتوراه في علم الاجتماع المسجلين بجامعات صفاقس وتونس، حصلوا جميعا على تدريب في تقنيات البحث باستعمال الاستمارة وأشرف عليهم فريق من الباحثين. وتم استخدام البيانات الكمية المُحَصَّلَةِ لتأطير المعطيات المستخلصة من ميداننا البحثي وإعادة وضعها في سياقها.

---

[7] هي بالنسبة لذهيبة، ذهيبة الشرقيّة وذهيبة الغربيّة، أما بالنسبة لبنقردان فهي بنقردان الشماليّة وبنقردان الجنوبيّة والصيّاح وجميلة والمعمرات والعامرية والطابعي والوراسانيّة وجلال والنقّاتيّة والشهبانيّة وشارب الرّاجل.

[8] جمعت هذه السيمنارات باحثين اشتغلوا على منطقة الجنوب الشرقي من زوايا مختلفة. ويهمنا أن نشكرهم جميعا: حمزة مدب وميكاييل عيّاري وجيلاني وافي وأميّة الصدّيق وحبيب عايب ورافع طبيب.

[9] لن نتناول هذه المقترحات في هذا المقال بل ستنشر في وثيقة خاصّة تخصص للمقرحات.

أما البحث النوعي فقد أنجز خلال أربع زيارات متتالية لبن قردان وذهيبة، استند فيها على الملاحظات والمقابلات غير الرسمية والمقابلات البحثية نصف المسيّرة مع شباب عاطلين عن العمل، ونشطاء من المجتمع المدني المحلي ومسؤولين محليّين مدنيّين وأمنيّين (معتمدون وأعوان أمن وأفراد من الحرس الوطني والديوانة).

وبالإضافة إلى العمل الميداني، فإن تحليلنا يستند على مواد متنوعة: مقالات صحفيّة وتقارير ووثائق رسمية والتعداد العام للسكان لسنة 2014.

الانتماء للجنوب بين المفاخرة والوصم

عندما نسأل سكّان ذهيبة وبنقردان عن تماثلاتهم للجنوب التونسي كمنطقة ينتمون لها، فإنهم يستحضرون في المقام الأول مصطلح "التهميش" (على التوالي 97.7٪ و88.5٪). أيا كانت اختلافاتهم الجيليّة أو الجنسية، حتى وإن استُحضِر هذا التماثل بأكثر حدة في صفوف الشباب العاطل عن العمل[10]. ويؤكد ذلك ترسخ "التهميش" كمصطلح معرفي يهَيكِلُ منذ سقوط بن علي، الأسلوب الذي يعبّر به الأهالي عن أنفسهم في كل المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي بقيت خارج الدائرة التنمويّة للبلاد، مثل الأحياء الشعبية في تونس الكبرى أو القصرين على الحدود مع الجزائر[11].

مع ذلك، فإن الشعور بالتهميش يُرفَقُ في بنقردان وذهيبة بشعور آخر لا ينفصل عنه وهو: "العقوبة"[12]. إذ أن معظم المتساكنين يرون أن "التهميش" هو "مصير اجتماعي"[13] ونتاج "عقاب" تسلّطه "الحكومة المركزية" على جميع مواطني الجنوب التونسي. وهو ما تؤكده المقابلات المركّزة التي قمنا بها والتي تُرجِعُ جذور هذا "العقاب"، إلى الفترة الاستعمارية. ومن دون شك فإن بعض الرجوع إلى التاريخ يُعين على فهم هذا التّماثُلِ المشترك، عبر إدراجه في الزمن البعيد للتاريخ العنيف الذي طبع علاقات الدولة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية بالجنوب[14].

عرفت ذهيبة وبنقردان مسارات تاريخية متشابهة نسبيا بالنظر لقربهما الجغرافي. فقد شهدت كل منهما التغلغل الاستعماري الفرنسي الذي أدى إلى تدمير الاقتصادات الزراعية الرّعوية والبدوية لقبائل التوازين[15] ببنقردان وقبائل الذهيبات بذهيبة[16]، وإسكانهم قسريّا ومصادرة أراضيهم عنوة، وفرض السلطة العسكرية عليهم، الذي رافقه سنة 1910 فرض ترسيم الحدود مع ليبيا عقب استعمارها من قبل إيطاليا. كما أن كلتا المدينتين قد طُبِعتا بمقاومة الاستعمار، خصوصا في محطتين تاريخيتين بارزتين. أولاهما كانت الانتفاضة

---

[10] يتأكد هذا عبر تحليل مزدوج ومتقاطع للعمر والفئة الاجتماعيّة.

[11] انظر الى الفصول المخصصة لحيى التضامن ودوّار هيشر بالإضافة إلى ولاية القصرين.

[12] يغيب خطاب "العقوبة" تقريبا لدى أهالي القصرين. نلاحظ في المقابل حضور موضوع النسيان في الأهازيج التي رفعت أثناء تحركات الشباب العاطل عن العمل خلال أشهر جانفي وفيفري ومارس 2016.

[13] نعيد هنا استعمال تعبير بورديو، 1980.

[14] أشارت عديد المقابلات إلى هذا العنف.

[15] أود هنا أن أشكر بالخصوص المؤرّخ جيلاني اللّافي، أحد أكثر العارفين بتاريخ بنقردان، الذي أطلعني على أشياء كثيرة عن مدينته.

[16] تنقسم هي بدورها إلى 3 فروع: التّوامر والبريجات والجبرا. أنظر بوزرارة، 2014.

المسلحة سنة 1881 بقيادة علي بن خليفة، الذي لجأ إلى بنقردان وطرابلس بعد أن تمكنت فرنسا من السيطرة على المدينتين الكبيرتين التي احتضنت الانتفاضة، صفاقس وقابس. اذ انخرط التوازين في المقاومة تحت قيادة علي بن خليفة، قبل أن يتعرض التمرد للقمع العنيف من قبل الجيش الفرنسي[17]. المحطة الثانية كانت الإنتفاضة المسلحة لسنتي 1915-1916، تحت زعامة خليفة بن عسكر، الذي تمكّن من تعبئة قبائل جبل نفّوسة (في ليبيا) والذهيبات. لكن هذه الانتفاضة سُحِقت بدورها بدمويّة[18]. لا تزال هاتان المحطتان التاريخيتان راسختين في الذاكرة الجمعية لسكان المدينتين: بعد أكثر من قرن من الزمان، وبسؤالهم عن تمثلاتهم عن الجنوب، تذكر غالبيتهم مقاومة الاستعمار الفرنسي (84.2٪ ذهيبة، 72.3٪ في بنقردان).

الولادة العنيفة لدولة ما بعد الاستعمار تركت بدورها ندوبا لم تُمحى من الذاكرة الجمعية، حيث تميزت بقمع الحركة اليوسفيّة[19] الرافضة لاتفاقية الاستقلال الداخلي، مما أحدث انقساما في الحزب الدستوري الجديد المهيمن صلب الحركة الوطنية بين أنصار هذه الاتفاقية المجتمعين حول الحبيب بورقيبة والمناوئين لها بقيادة صالح بن يوسف[20] الأمين العام للحزب في ذلك الوقت، وسرعان ما انتشر في البلد بأكمله. وقد وجد هذا الأخير في الجنوب دعما قويا. وإثر مطاردته، لجأ صالح بن يوسف إلى ليبيا عام 1956[21]، بعد أن كان قد اختبأ في قرية صغيرة بالقرب من بنقردان[22]، ليُسلّط بعدها القمع على معاقل اليوسفيين في الجنوب[23].

خرج الحبيب بورقيبة منتصرا في صراعه ضد اليوسفيين فأعلن قيام الجمهورية التي شُيّدت على "أنقاض نظام البايات وعلى استرجاع الجهاز الإداري الإداري للحماية"[24]. وقد تعززت الحكومة المركزية باعتماد تقسيم إداري ومجالي جديد. واعتمدت "الإصلاحية"[25] كـ "سردية سياسيّة كبرى"[26] للنظام الاستبدادي الجديد، ارتكزت على أسطورة "الأمّة التونسية الموحدة" التي تأسست على غيرية (Alérité)"متماهية جغرافيا، مع الجنوب"[27].

---

[17] لمزيد الإطّلاع على هذه الفترة، أنظر بوزرارة، 2014 وعليّة ومنصّر 1997 وعبدالمولى، 1987.

[18] أنظر عليّة ومنصّر، 1997.

[19] لعب صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الدستوري الجديد في 1948 دورا رئيسيّا منذ أن تمّ نفي بورقيبة. وندد في 1954 باتفاقيّة الاستقلال الداخلي مطالبا كشرط لها بانسحاب كل الجنود الفرنسيين من تونس، ورغم طرده من الحزب في 1955 إلا أنه واصل حملته. هرب من البلاد في 1958 بعد أن حُكم عليه بالإعدام قبل أن يُغتال في ألمانيا سنة 1961 بأمر من بورقيبة.

[20] لملوم وخياري، 2000.

[21] هرب صالح بن يوسف إلى طرابلس ومنها إلى القاهرة. واستقر في 1961 بألمانيا.

[22] قضى صالح بن يوسف ليلة في الشهبانيّة على بعد 40كلم من بنقردان في ضيافة عبد الله بن عمارة العماري جدّ النائب الحالي عن النهضة أحمد العماري.

[23] حول هذه الأحداث التاريخية، أنظر شهادة المناضل اليوسفي حسين التريكي: http://www.machhad.com/3107 أو شهادة سعد بن مبروك حول محاكمة 1959: https://youtu.be/dxaFqXOSBfc.

[24] لملوم وخياري، 2000.

[25] لحوصلة مميزة عن تاريخ "الإصلاحية التسلّطيّة" أنظر، شويخة وغوب، 2015 وكامو وجيسير، 2003.

[26] حسب تعبير بياتريس هيبو. أنظر هيبو، 2009.

[27] لو برا، 2004، ص 298.

وعلى مدار خطاباته، لم يتوقف "الزعيم" الحبيب بورقيبة عن التقليل من شأن المقاومة التي سبقت ولادة حزبه والترويج لصورة جنوب منفصل، متخلف اقتصاديا و"غير ناضج" سياسيّا، بل وخطير[28].

وعليه يمكن ترجيح فرضية استحضار "العقاب" من قبل غالبية المستجوبين إلى هذا التاريخ الطويل للجنوب التونسي، الموسوم بختم القمع والسّلب والإنكار. هذا الشعور الذي توارث في حقبتي بورقيبة وبن علي من جيل إلى آخر كواجب لحفظ الذاكرة وضرورة لتحقيق العدالة أمام رواية رسمية خطها "الفائزون"، أصّلته راهنيّة التهميش الذي يعيشه الأهالي كدليل على استمرارية هذا "العقاب"، والذي لا يتوانى بعض السياسيين عن استعمال القوالب الجاهزة المرتبطة به لاستهجان الجنوب. من المؤكد أن مركزية تماثل "العقاب" كسجلّ تفسيري، خمس سنوات بعد الثورة، يقوض أسطورة "الوحدة الوطنية"، ويسلط الضوء على الانشطار الجهوي للذاكرة الوطنية. مثل هذه الذاكرة المنشطرة تفرض اليوم، لا فقط النبش في أحلك حقبات تاريخ البلاد، بل وأيضا إعادة النظر في المعطى الجهويّ من وجهة نظر ضحاياه، بوصفه سمة لشرعنة دولة ما بعد الاستعمار ورافعة للإقصاء والتبعية بالنسبة لسكّان الهوامش.

لكن الجنوب يعني أيضا أكثر من الإقصاء والعقاب، إذ أنّه رديف في نظر غالبية المستجوبين للجوار مع ليبيا (90.6٪ في ذهيبة، 85.5٪ في بنقردان) عادات وتقاليد خصوصيّة (83.7٪ و 83.7٪)، وأخيرا الانتماء إلى قبائل عريقة (45.3٪ و 71.4 ٪). ويلخّص التناغم في الردود والتطابق بين أفراد العينة بالمدينتين الخطوط العريضة المشتركة لسرديّة ذاتية تعبّئ الموارد المجالية (أهمية شبكات التبادل والتضامن التاريخية والعلاقات الأسرية مع ليبيا[29]) والذاكرة (المقاومة المسلحة للاحتلال) والموارد الثقافيّة (السند القبلي والعادات الخصوصيّة).

تسلّط مجمل هذه الردود الضوء على مقومات الهوية المشتركة[30] التي تكشف العلاقة الإشكالية مع الدولة المركزية، المتهمة بمعاقبة ونسيان أبنائها قبل أن ~~تأكّد~~ تُؤكّد تخفيتهم (invisibilisation) عبر السردية التاريخية الرسمية والأيديولوجية. وتطرح الهوية الخصوصيّة التي يشيّدها سكان المدينتين إعادة تقييم الوصم وتحويله إلى معيار تمييز[31]. إن استحضار "القبائل العريقة" "وعادات الأجداد" يبدو استثمارا في "الماضي" كمصدر للشرعية، يتوافق مع ما بيّنه بيار بورديو في تحليله للمسألة الجهويّة: بوصفه شكلا من أشكال "الكفاح الجماعي لخلخة ميزان القوى الرمزي، الذي لا يهدف إلى محو الوصم بل لقلب طاولة القيم التي تؤسس له باعتباره وصما"[32]. هكذا يصبح الانتساب إلى قبيلة عريقة علامة على ماض مجيد وشاهدا على مقاومة مزدوجة، ضد كل من الاستعمار الفرنسي وعنف الدولة ونخبها[33]. أما فيما يتعلّق

---

[28] يعتبر خطاب بورقيبة ببنقردان يوم 3 ديسمبر 1958 الذي ينقله لو برا ملهما في هذا السياق. ويتحدث الزعيم فيه عن نقص النضج السياسي للسكّان المحليين الذي تسبب في دعمهم "للانشقاق اليوسفي".

[29] حول التضامن بين النضالات المناهضة للاستعمار، انظر عبد المولى، 1987.

[30] نحن واعون طبعا بتعدد معاني مفهوم الهويّة وبغموضه النسبي. ونستعمله في هذا السياق كـ"تساؤل الفرد (أو المجموعة) حول تعريفه ('ما أنا؟')". أنظر كوفمان، 2006.

[31] بورديو، 1980.

[32] بورديو، نوفمبر 1980، ص 63-72.

[33] مقابلات مع عاطلين عن العمل في بنقردان، نوفمبر 2015.

بالعادات، فغالبا ما تم تكثيفها من قبل المستجوبين بـ"الحشمة"[34]، التي يبدو أنها تجسد في عيونهم أساس وحدة الجماعة، وضمان تماسكها وإعادة إنتاج هرميّتها[35].

وغني عن القول أن "العادات والتقاليد" لا تحظى بنفس الأهمية عند كل المتساكنين، حيث تظهر النتائج الكمّية بوضوح أن الشباب أقل تعلّقا بها. فبعضهم حرص أثناء المقابلات على أخذ مسافة مما يعتبرونه "معتقدات المسنّين" أو قناعات "محافظة" اهتزت بشدّة جرّاء ما طرأ من متغيّرات اقتصادية. وبعضهم الآخر تبدى لا دراية له بـ"علامات" الانتماء القبلي، كالألقاب العائلية وتوزيع الملكية العقارية في المدينتين[36]. علاوة على ذلك، فإنه وإن كانت الإشارة إلى "العادات" لا تقل أهمية في ذهيبة عنها في بنقردان، فإن استحضار "القبائل العريقة" في المقابل يعكس فرقا واضحا بين المدينتين. ففي ذهيبة، أين لم يأت أكثر من نصف المستطلعين على ذكر هذه القبائل (54.7٪) لتعريف الجنوب، إذ يعتقد واحد من كل ثلاثة أشخاص أن القبيلة لديها إمّا القليل أو لا أهمية لها في حياته (مقابل 12.7٪ في بنقردان). فما تفسير هذا الفارق، رغم أن ذهيبة تفتقر بوضوح إلى الموارد بالإضافة إلى عزلتها جغرافيا؟

يحيل الجواب حسب رأينا الى إشكال الاندماج المختلفة للمدينتين في الاقتصاد الوطني، وهو ما سنعود إليه في وقت لاحق. ويذكّرنا هذا الاختلاف باستنتاج أوليفييه روا الذي يرى أن التضامن النَّسبِي (من النَّسب)، لا يمكن النظر إليه حصرا على كونه مجرّد رواسب متبقّية من مجتمع تقليدي ضمن الدولة الحديثة بل "هو إعادة هيكلة شبكات الولاء في المجال السياسي والإقليمي الذي تمّ تغييره بشكل نهائي من قبل الدولة"[37]. والقبليّة في هذا المعنى، هي في المقام الأول إعادة ابتكار للتقاليد، تُوظف كداعم ومبرّر لاستراتيجيات الوصول للموارد الماديّة والرمزية.

وبغض النظر عن سيولة تماثلات الجنوب واختلاف معانيها لدى أهالي ذهيبة وبنقردان، كما يتضح من البحث، فإن هكذا تمثلات تكشف أهمية الشرخ الجهوي في تونس. وبغض النظرعن استعمالات هذا الشرخ كالتقليل منه أو استحضاره في الفضاء السياسي المؤسسي، فهو لازال يغذي بعد خمس سنوات من سقوط بن علي شعورا مريرا بالظلم، أعرب عنه قسم كبير من سكان المناطق الحدودية، ولم يضف عليه السياق السياسي الجديد إلا مزيدا من الشرعية من حيث التنديد به لدى غالبية سكّان الجنوب.

عدم المساواة وانعدام الأمن والتهميش

ليست قضية "التهميش" في ذهيبة وبنقردان مجرّد عنصر خطابي. إذ تكشف بيانات المسح الكمّي أنها تقوم على أشكال ملموسة جدا من الإقصاء الاجتماعي، مدرجة في الفوارق الجهويّة التي تحكم حياة

[34] تترجم هذه الحشمة في رموز تنظّم الحياة الاجتماعيّة وخصوصا العلاقات بين الأجناس والأعمار.

[35] نشير هنا بالتأكيد إلى أعمال كليتفورد غيرتز حول الرّبط القبلي. يعتبر غيرتز أن "تشارك هذه الروابط في البناء الثقافي والذي يفهم عبره مجتمع ما تجربته ويتخيل بواسطته نفسها كمجموعة تعارف متبادل". غيرتز (نشر)، 1963.

[36] يعجز بعض الشباب عن تحديد الأصول القبلّية عبر الألقاب العائليّة كما يجهلون الأصل القبلي للتقسيم العقاري.

[37] روا، 2004.

أغلبية السكان. يرزح هذا الإقصاء بثقله على المدينتين بطريقة متباينة، وهو ما يتوضّح بشكل خاص في ثلاثة مجالات رئيسية.

يتعلّق الأول بالسياسات العامة. ففي ذهيبة كما في بنقردان، تتّفق الغالبية العظمى للمستجوبين على أن الوضع الاقتصادي في مدينتهم يتراوح بين السيئ والسيء جدا (93٪ في ذهيبة و80.9٪ في بنقردان) مشيرين إلى غياب الاستثمارات وفشل السياسات العامة المتّبعة وضعف البنية التحتية. وتعطي المطالب التي تقدم بها معظم المستجوبين للدولة رؤية حول تصورهم للبطالة باعتبارها قضية سياسات عامة: ففي كلتا المدينتين، يجمع كل السكان تقريبا على أن خلق فرص عمل هو مهمّة الدولة الرئيسية، التي عليها في نفس الوقت أن تتحمّل مسؤولية بناء مراكز تدريب مهني للعاطلين عن العمل (99.8٪ ذهيبة، 94.5٪ بنقردان)، بالإضافة إلى إنشاء منطقة صناعية في مدينتهم (99.2 ذهيبة ٪، 98.2٪ بنقردان) وتحسين البنية التحتية في المناطق الحضرية (99.2٪ ذهيبة، 98.2٪ بنقردان). وتعكس هذه الانتظارات مدى الإحباط الذي يشعر به السكان. وهي تكشف في الآن نفسه بالخصوص عن مركزية مطلب الدولة "الاجتماعية"، التي من شأنها أن تكفل الحصول على الخدمات الصحية (عدم وجود مصلحة طوارئ في كلتا المدينتين، غياب الأطباء المختصّين في ذهيبة) ووسائل النقل العمومي (التي تعتبر متهالكة) والعدالة (عدم وجود محكمة في ذهيبة) والخدمات الحضرية (الصرف الصحّي غائب في بنقردان[38]). إلاّ أنه من الواضح أن جميع هذه التطلعات لا زالت تصطدم بالسياسات العامة التي، وفي الوقت الذي دأبت فيه على الإدعاء منذ السبعينات، بأن محاربة التفاوت الجهوي من أولويّاتها، لم تزد إلا في حدّة "الإنقسامات الاجتماعية والمجالية بين الساحل والداخل"[39].

أمّا المجال الثاني فهو سوق الشغل، حيث تظهر البطالة الجماعية والهشاشة كخصائص هيكلية[40]. أول المعطيات هو ارتفاع معدل البطالة في كلتا المدينتين عن المعدل الوطني الذي يقدر بـ 14.82٪ لكنه يضرب ذهيبة (42.4٪) بحدّة تفوق نظيرتها في بنقردان (18.6٪)[41]. ويبقى العنصر الأكثر لفتا للانتباه مما لا شك فيه، هو الاستبعاد العريض للنساء من سوق الشغل، مما أدى إلى تخفيتهن (invisibilité) اجتماعيا، وإبقائهن حبيسات العمل المنزلي. وتتقاطع النتائج التي أظهرها البحث مع ما أتى به التعداد الوطني للسكان في أن معدل البطالة بين النساء في ذهيبة وبنقردان يبلغ على التوالي ثلاثة أضعاف وضعفي

---

[38] كمثال على ذلك، لا تملك الشركة الوطنيّة للمياه والشركة التونسيّة للكهرباء والغاز والوكالة الوطنيّة للتشغيل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقرّات في ذهيبة.

[39] داوود، سبتمبر 2001. إطّلِع عليه في 26 أفريل 2016. ; URL : http://echogeo.revues.org/12612

DOI : 10.4000/echogeo.12612.

[40] يذكّر البنك الدولي أن "56٪ من السكّان و92٪ من كل الشّركات الصناعيّة تتواجد على مسافة ساعة من المدن الثلاث الكبرى في تونس: تونس، صفاقس وسوسة" وأن "نسبة الفقر في المناطق الداخليّة قد ظلّت تقارب الأربعة أضعاف من نظيرتها في المناطق الساحليّة الغنيّة". المصدر:

Banque mondiale, La révolution inachevée. Créer des opportunités, des emplois de qualité et de la richesse pour tous les Tunisiens, mai 2014.

[41] المصدر: التعداد العام الوطني للسكان، 2014. يوضّح هذا التعداد أيضا أن البطالة تستهدف في ذهيبة خصوصا الفئة العمريّة بين الـ20 و29 سنة.

المعدل الوطني[42]. والأسوأ من ذلك أن هذه المعدلات العالية هي دون حجم البطالة الحقيقية بين النساء، نظرا إلى الانخفاض الشديد لمعدلات نشاطهنّ في كلتا المدينتين[43]. لا غرابة بعد ذلك إن وجدنا أن 7٪ فقط من الأمهات وبالكاد ضعف هاته النسبة من الفتيات فقط هن اللواتي تشاركن في نفقات أسرهنّ (14٪ في بنقردان و 12.6٪ في ذهيبة للفتيات)، مما يعكس الفجوة الكبيرة في الدخل بين الجنسين.

وتتبع البطالة الهشاشة بخطى حثيثة، إذ تُظهر البيانات الخاصة ببنية الفئة المهنية[44] في كلتا المدينتين، الضعف الكبير لأشكال الإدماج الثانوية (المُمَأسسة) بسبب الانتشار الواسع للعمل الهشّ في الذهيبة أين شمل 61.9٪ من المستجوبين مقابل 74.3٪ في بنقردان. وفي ذهيبة على سبيل المثال، صرّح خمس المستجوبين أنهم يشتغلون كعمّال حضائر، مقابل15.9٪ كحرفيين أو عمّال مستقلين و13.5٪ كعمال في قطاع البناء. ولا يتجاوز من صرّحوا بأنهم من الإطارات المتوسطة أو أساتذة التعليم الثانوي 2٪. أمّا في بنقردان، فإن أكثر من ربع المستجوبين يعملون في قطاع التجارة والخدمات (27.1٪)، مقابل خُمُسٍ يشتغلون كحرفيين أو عمّال مستقلين و12.2٪ كعمّال في الصّرف أو الحدود[45]. ويؤكد ازدهار القطاع "غير القانوني"[46]، الذي يمثّل 19٪ من المستجوبين في بنقردان و33.7٪ في ذهيبة، هشاشة سوق الشغل فيهما مما يترتب عنه ضعف التغطية الاجتماعية في كلتا المدينتين التي تمثّل على التوالي66.7٪ و50.1٪.

وتكشف البيانات المتعلقة بهيكلة التشغيل على المدى الطويل، عبر المعطيات التي تم جمعها حول توزيع المستجوبين حسب الفئة المهنية بين جيل الآباء، التطورات والتغيرات في البنية الاجتماعية في كل من المدينتين. إذ تظهر تآكل العمل المأجور في القطاع الفلاحي، حيث تقلّص عدد العمّال الفلاحيين من 29.2٪ في بنقردان و17.1٪ في ذهيبة من مجموع القوى العاملة لدى جيل الآباء، إلى 7٪ و5.7٪ فقط، اليوم. ومن المهم في هذا السياق أن نلحظ أنه، على الرغم من نسبة البطالة العالية جدا بين النساء، فإن البيانات المتقاطعة بين توزيع العمل والجنس تبيّن هجرتهنّ التّامة، في كلتا المدينتين، للعمل الفلاحي[47].

وفي المقابل، فإن بنية التشغيل شهدت زيادة نسبية في أعداد العاملين في التجارة والخدمات، مدفوعة بشكل خاص بظهور فئة جديدة وهم العمّال على الخط[48]. يوضّح الانخفاض البين في عدد الأجراء الفلاحيين

---

[42] تبلغ النسبة 77.66٪ في ذهيبة و49.21٪ ببنقردان في حين تبلغ النسبة الوطنيّة 22.45٪.

[43] تشمل هذه الوضعيّة خصوصا بنقردان أين تبلغ هذه النسبة 15.99٪ مقابل 28.20٪ على المستوى الوطني.

[44] من الهام التذكير بأن المعهد الوطني للإحصاء في تونس لا ينشر إلى غاية اليوم في التعداد، التقسيم حسب الفئات المهنيّة-الاجتماعية. لتجاوز هذا النقص في جمع معطيات حول التركيبة المهنية، خيّرنا الاستئناس بالتركيبة المهنيّة-الاجتماعيّة المعتمدة في فرنسا، وتطويعها مع الواقع المحلّي، فأدخلنا عليها فئات كـ "العاملين في الحضائر" و"العاملين على الحد أو في الصرف".

[45] حسب البنك الدولي، يشتغل 3800 شخص من سكّان بنقردان سنة 2013 في القطاع الموازي، أي ما يعادل 20٪ من القوى النشيطة. أنظر تقرير البنك الدولي: Banque mondiale, Estimating Informal Trade accross Tunisia's Land Borders, december 2013

http://wwwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/12/23/000158349_20131223113808/Rendered/PDF/WPS6731.pdf

[46] نستعمل هنا "غير قانوني" دون أي شحنة قِيميّةٍ وكما يستعملها السكّان أنفسهم.

[47] تقارب نسب اشتغال النساء بهذا القطاع الـ0٪.

[48] مرّ هذا الرقم في بنقردان من 18.5٪ بالنسبة للآباء إلى 27.1٪ اليوم. في ذهيبة، مرّ الرقم من 3.5٪ إلى 8.9٪.

والارتفاع المطرد للعاملين على الخط تراجع الفلاحة المعاشية وإفقار صغار الفلّاحين[49] لصالح قطاع خدمي متقلّب، يلتجئ إلى العمل الهشّ. وبالتالي فمن الواضح أنه على الرغم من الطفرة الشكليّة، فإن الهشاشة لازالت تهيكل سوق العمل في كلتا المدينتين، مؤكدة بذلك إعادة انتاج التبعيّة الاجتماعية وانتقالها من جيل لآخر. وبعد خمس سنوات من رحيل بن علي، وعلى الرغم من التغييرات السياسية الحاصلة، يبدو أن هذه التبعية لازالت على حالها، مُعاقبة على وجه الخصوص النساء والشباب.

المجال الثالث والأخير هي المدرسة. لنؤكد منذ البداية أنه لا وجود في تونس لدراسة كمية مرجعيّة حول العلاقة بين التوزيع المجالي، والوسط الاجتماعي والنجاح المدرسي[50]. ومع ذلك فإن البيانات الكمية النابعة من هذه الدراسة، على محدوديتها، تنير بعض جوانب هذه العلاقة. إنها تسمح أولا بتوضيح التقدم الحاصل في الولوج إلى المدرسة المسجّل في البلاد على مدى السنوات الثلاثين الماضية، عبر مقارنة مستويات التعليم عند جيلين من سكان المدينتين: العيّنة المستجوبة من جهة وأوليائهم من جهة أخرى. إن الانخفاض الكبير في نسبة الأمّية بالمدينتين للذين جاوزوا الـ18 سنة فأكثر يعكس ويؤكد واقعًا وطنيًّا. اذ انخفضت نسبة الأمّية في كلتا المدينتين إلى أقل من النصف، حيث مرّت في ذهيبة من 57.6٪ إلى 20.2٪ ومن 47.1٪ إلى 22.1٪ في بنقردان[51]. وقد استفادت النساء أيضا من هكذا انخفاض لتبلغ مستويات الامية في المدينتين نسبا قريبة من المتوسط الوطني (28.7 و 26.7٪ على التوالي في بنقردان وذهيبة). كما كشفت الدراسة عن غياب فوارق جهوّية في الولوج إلى التعليم الابتدائي والثانوي: إذ لا تختلف معدلات هذين المستويين من التعليم في كلتا المدينتين عن المعدلات الوطنية إلا بنسب قليلة جدا[52]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسب التمدرس لدى الفتيات في ذهيبة وبنقردان، وخلافا لاعتقاد شائع[53]، تتماهى مع المعدلات الوطنية، إذ استفادت الفتيات من دمقرطة المدرسة استفادة كاملة جعلتهن يرتدن المدارس الابتدائية والثانوية بقدر نظرائهن من الأولاد. بل أكثر من ذلك، فقد فتحت الجامعة أبوابها لهنّ تقريبا بقدر مماثل للرجال في بنقردان وبقدر أكبر في ذهيبة، أين بلغت نسبة النساء الحاصلات على تكوين جامعي 9.5٪، مقابل 5.8٪ فقط من الرجال.

ولكن على الرغم من هذا التقدم، فإن التفاوت المجالي في الوصول إلى المدرسة حقيقة لا لبس فيها لها تمظهرات محددة. ففي ذهيبة، يبرز ذلك من النسبة المنخفضة جدا من الحاصلين على مستوى تكوين

---

[49] حول السيّاسات المائيّة-الفلاحيّة التي تلت الاستعمار وتهميش الفلّاحين والفلاحة المعاشيّة، انظر حبيب عايب، 2012.

[50] الدراسة الوحيدة حول الموضوع على حد علمنا هي تلك التي نشرت في سبتمبر 2014 من انجاز المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتناولت الانقطاع الطوعي عن التعليم في ثلاث ولايات: القيروان والقصرين والمنستير. أنظر:
http://ftdes.net/rapports/descolarisation.pdf

[51] سنة 2011، بلغت نسبة الأمّية بين الأشخاص البالغين 15 سنة ال20.3٪ (28.2٪ للإناث و 12.3٪ للذكور). المصدر:
Profil genre de la Tunisie, 2014, étude financée par l'Union européenne.
http://www.fondationface.org/wp-content/uploads/2015/02/profil_genre_tunisie2014_courte_fr.pdf

[52] يختلف الوضع في ولاية القصرين.

[53] تبيّن دراسة الاتحاد الأوروبي أن الوصول إلى المدرسة الاعداديّة والثانويّة والجامعة يسجّل فرقا يبلغ 21.4٪ بين الوسط الرّيفي (59.3٪) والوسط الحضري (80.7٪) وفرقا بـ 26٪ بين القصرين (55.1٪) وإقليم تونس (80.9٪). أنظر نفس المصدر السّابق.

جامعي (7.6٪ مقابل 11٪ على الصعيد الوطني)[54]. ويتوضح ذلك أيضا عبر الفوارق الكبيرة بين مستوى التمدرس في التعليم الثانوي والجامعي بين الرجال في المدينتين. في الواقع، يهدد الانقطاع المدرسي مسارات الصِّبْيَةِ في كثير من الأحيان، وهو يحدث قبيل الانتقال إلى الجامعة مؤثّرا بصورة خاصة على من هم بين سنّ الـ19-24 عاما، الذين لا يتجاوز معدل التحاقهم بالجامعة تقريبا نصف المعدل الوطني[55]. كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟ يقدّم المستجوبون المعنيون بالانقطاع المدرسي نوعين من الأسباب، التي سبق أن اعترضتنا في أبحاث سابقة. وإن كان السبب الأساسي المقدّم في بنقردان هو عدم الاهتمام بالدراسة (61.8٪)، فإنه يحيل في ذهيبة الى الصعوبات المالية (51.3٪). وأكدت بعض المصادر المحلية أن أعداد المنقطعين مبكّرا عن التعليم قد ازداد في أعقاب تدفق اللاجئين إبان الأزمة الليبية[56].

وهكذا، تظهر المدرسة لكثير من شبّان المدينتين لا فقط بوصفها غير قادرة على لعب دور السُّلَّم الاجتماعي أو ضمان الحصول على وظيفة مستقرة، ولكن أيضا بما تمثله من قدرة على تأبيد الفوارق الجهوية على مستوى رأس المال الثقافي[57] وإعادة إنتاج اللاعدالة الناجمة عن ذلك.

يجعل انعدام الأمن والبطالة، لدى معظم سكان بنقردان وذهيبة، من الأسرة النووية الملجأ الرئيسي بالنسبة للفرد[58]، حيث لا يزال الأب الممول الرئيسي لمجمل أفراد العائلة (69.2 ٪ في ذهيبة و83.6٪ في بنقردان)، على الرغم من أن الأبناء غالبا ما يساهمون بدورهم في هذا المجهود (41.8٪ في بنقردان و36٪ في ذهيبة). أما بالنسبة للعائلة الموسّعة فإن دورها يظهر محدودا جدّا.

حكم الهوامش، بين التساهل والمعونة

جعل تضاؤل فرص الهجرة إلى أوروبا[59] تدريجيّا مع مرور السنين والفشل المزمن للسّياسات العمومية، من المبادلات مع ليبيا موارد أساسية للمدينتين، رغم أن الاقتصاد الحدودي لازال بعيدا عن تعويضهما أو توفير نفس العائدات لكل الفاعلين. اليوم، وبعد خمس سنوات من سقوط بن علي، تبقى بنقردان محافظة على دورها كساحة-وكالة ماليّة في حين اختصت ذهيبة تدريجيّا في تهريب المحروقات، التي تبقى مصدر عيش بالنسبة لعدد محترم من سكّانها. وتتبادر الفوارق بين المدينتين للزائر بالعين المجردة. فعلى عكس بنقردان،

---

[54] في 2015، لم تسجّل ذهيبة أي حالة نجاح في الباكالوريا. للإطلاع على واقع اللامساواات الذي يشوب التعليم العالي في تونس، أنظر دراسة هادي زعيّم، www.unfpa-tunisie.org/usp/images/stories/pdfs/m3/LES INEGALITES REGIONALES ET SOCIALES I.pdf

[55] تبلغ النسبة 21.18٪ في ذهيبة و26٪ ببنقرادان مقابل نسبة وطنيّة تقدّر بـ 40٪.

[56] تقرير المجتمع المدني حول ذهيبة.

[57] تنطبق هذه المعاينة في المدينتين على المستويات الثلاثة لرأس المال الثقافي كما عرّفها بيار بورديو: رأس المال في "الحالة المستبطنة" (الاستعداد للتعلّم) وفي 'الحالة المَمَوضعةِ" (المنتجات الثقافيّة) وفي "الحالة المُمَأسسةِ" (شهادات مدرسيّة).

[58] تفوق أهمّية العائلة (99.4٪) لدى المبحوثين في بنقردان أهمّية الدين (97.7٪). وهي تتقدم على المدرسة (84٪) والقبيلة (71.7٪) والثقافة (46.7٪) والرياضة (36.8٪) والسياسة (17.1٪). ويعبّر المبحوثون في ذهيبة مع بعض الاختلافات البسيطة عن نفس الاختيارات: العائلة (92.5٪) والدين (91.4٪) والمدرسة (54.9٪) والقبيلة (42.5٪) والثقافة (34.6٪) والرياضة (24.1٪) والسياسة (18.9٪).

[59] يبلغ حاصل الهجرة في ذهيبة -49 وفي بنقردان -263.

لا تأوي ذهيبة أي سوق للمواد المورّدة ولا أي وكالة لصرف العملة. وتوضّح دراستنا الميدانية أن نسب الاشتغال بالأنشطة المرتبطة بالحد أقل في ذهيبة من نظيرتها ببنقردان، أين تحوّلت الحدود إلى نوع من الرّيع الذي يتيح مراكمة الأرباح وإثراء عدد من الفاعلين المحليين. لا غرابة إذن حينها، إن وجدنا أن ذهيبة قد احتلت سنة 2012 المرتبة 249 من مجمل 264 معتمدية تونسيّة على مقياس التنمية الجهويّة، في الآن الذي تمركزت فيه بنقردان في المرتبة الـ156[60]. كيف لنا تفسير هاته الاختلافات؟

يحيلنا السبب إلى الزمن الطويل من حيث أنماط حوكمة الاقتصاد السياسي التي عرفتهما المدينتان.

ساهم موقع بنقردان الجغرافي، المحاذي للجهة الشمالية الغربية لمدينة طرابلس أكثر المناطق ازدهارا في ليبيا، وانقطاع العلاقات التونسيّة اللّيبيّة في بداية الثمانينات غداة هجوم المجموعة المسلّحة المدعومة من نظام القذّافي، في الدفع قُدما بدورها الاقتصادي. تحولت المدينة حينها إلى فضاء ملائم لانتشار شبكات تهريب اليد العاملة التونسيّة وتوطين مداخيلها[61] وتصدير المواد المدعومة من صندوق الدعم إلى ليبيا. ومكّنت عودة العلاقات الليبية التونسية، بُعيد تنحية الحبيب بورقيبة وحلول بن علي محلّه، بنقردان من تقوية مكانتها والاستفادة من ازدهار المبادلات بين البلدين[62]. فرض "الصرّافة" (الصيرفيون) مذ ذلك الحين أنفسهم كفاعلين أساسيين في التجارة الحدودية ولم يُفقِدْ بروز أسواق سلعيّة ومالية أخرى في آسيا المدينة حيويّتها.

تبعا للحصار الذي فُرِض على ليبيا بين 1992 وأفريل 1999[63] ، تحولت مدينة رأس جديرالتونسية المجاورة، إلى منفذها البرّي الرئيسي على العالم الخارجي، مما أعطى لبنقردان دورها كساحة ووكالة ماليّتين للسلع المستوردة والسوق الكبير للعملة[64]. وبدأت بنقردان منذ ذلك الحين في تزويد مختلف الأسواق التي ازدهرت على كامل التراب التونسي، وتمت هيكلة شبكات التجارة الحدودية وتقويتها، في نفس الوقت الذي نوّعت فيه هذه الأخيرة من أنشطتها وأوجدت لنفسها موطأ قدم في آسيا. وهو ما مكّن الفاعلين في هذه التجارة من تقوية قدراتهم التفاوضية مع المركز.

انطلاقا من أواسط التسعينات، وسّعت عائلة الطرابلسية التي تنحدر منها زوجة بن علي هيمنتها على

---

[60] يجدر بمستعمل هذا المؤشر، الذي أصدرته وزارة التنمية الجهويّة والتخطيط سنة 2012، أن يتوخى الحذر الشديد نظرا لأنه يعتمد، حسبما أقرت به نفس الوزارة، على نسب غير دقيقة عموما.

http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Conference_presse/Strat%C3%A9gie%20de%20d%C3%A9veloppement/Diagnostic%C3%20strat%C3%A9gique/Indicateurs%C3%20d%C3%A9veloppement%C3%20r%C3%A9gional.pdf

[61] يبيّن مصطفى شندول وحسّان بوبكري كيف مهّدت، شبكات الهجرة اللانظاميّة التي تنتهج الطرّق الوعرة في منطقتي كتاف وجدلاوين، ظهور أول شبكات التهريب. وكان المهاجرون اللانظاميون التونسيّون المفتقدون لحسابات بنكيّة في تونس وراء ظهور سوق موازي للعملة. شندول وبوبكري، 1991، ص 159.

[62] حول الاقتصاد السياسي لبنقردان وبروز هذه السّاحة-الوكالة الماليّة، أنظر الأبحاث المرجعيّة لحمزة مدب، حيث لم نقم في هذا الإطار إلا بمحاولة تأليفيّة لها.

[63] نذكّر بأن الحصار عن ليبيا رُفع بعد تسليمها للمتهمين بعمليّة لوكربي إلى محكمة دوليّة.

[64] يذكر لويس مارتيناز أيضا التدابير الردعيّة التي اعتمدتها الجماهيريّة والتي دعمت بالتأكيد مكانة بنقردان، حيث أن "أصدر في 1996 قانون يعاقب بالموت 'كل شخص ينفّذ عمليات صرف تعتدي على تراتيب البنك المركزي'"

أنظر http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/artlm2.pdf

الاقتصاد التونسي لتشمل التجارة الحدودية في بنقردان. إلا أن الفاعلين المحليين وبفضل ميزاتهم التفاضلية (السبق التاريخي، القرب الجغرافي من ليبيا، وجود شبكات عائلية وقبليّة حدوديّة مستقرّة)، تمكنوا من ضمان حصّتهم من الرّيع الحدودي. هذا التطور تم على خلفية أن اقتصاد الحد يتناسب بشكل أمثل مع سياسات الليبرالية الاقتصادية. بل أكثر من هذا، مثّل أحد انماط اندماج تونس في الاقتصاد المُعوْلَمْ عبر هوامشه، اندماج سمحت به خوصصة الدولة والتفويت في مهام إعادة التوزيع إلى القطاع الخاص. في هذا السّياق، يكشف نمو التهريب بمختلف فروعه وانخراط أجزاء من الدولة في تنظيمه، لاسيما بعضا من مكونات أجهزتها الرقابيّة، عن الكيفية التي تم بها تسيير وإحكام الرقابة على "الهوامش" وخصوصا الفضاء الحدودي، وممارسة السلطة على ساكنيه أثناء حكم بن علي. إن حوكمة "الهوامش" على شكل "دعه يعمل" (Laisser-faire)[65]، سمحت للسلطة، مقابل إبرام بعض التسويات، من الدخول إلى أنشطة مربحة، ومراقبة ديناميكيات كانت خارج سيطرتها. بالإضافة إلى امتصاص البطالة بأقل التكاليف ومن ثمة تجنّب الصراعات الاجتماعيّة. لكن هكذا "منوال"، ولأنه نشر عدم اليقين وعمّق التعسف والضراوة، فقد انتهى به الأمر أن ولّد الغضب والمعارضة. فكانت انتفاضة بنقردان في أوت من سنة 2010 مهيّئة ومنذرة بتلك التي ستندلع في سيدي بوزيد[66] في ديسمبر من ذات السنة. إذ وعلى مدار أسبوع كان الشباب رأس حربة الاعتصامات والمسيرات والمواجهات مع قوات الأمن، قبل أن تنهال على المدينة جرّاء ذلك موجة قمع وحشيّة. بدت هذه الأحداث حينها كإعلان عن دق ساعة نهاية عهد بن علي. واليوم وقد مرت ست سنوات على "انتفاضة بنقردان مازال 61.6٪ من سكّان المدينة يعتبرونها أكثر حدث ترك بصمة في حياتهم[67].

على خلاف هذا، عطّل التاريخ السياسي للذهيبة وطوبوغرافيتها موضوعيا تطوّر التجارة الحدوديّة فيها. إذ تقع المدينة الصغيرة شرقي سلسلة جبال نفّوسة ذات الأغلبية البربريّة (جباليّة) التي كانت مناوئة لنظام القذّافي ومعزولة وبعيدة عن الحدود والبوابات الحدوديّة والطرقات الرئيسية الليبيّة. كما أن وضعها كمنطقة عسكرية من قبل الاستعمار الفرنسي لم يتغيّر بعد الاستقلال تحت حكم بورقيبة وبن علي. لم تتمكّن ذهيبة خلال هذه الفترة من تحاشي الرقابة اللصيقة للنظام جرّاء قربها من القاعدة العسكريّة برمادة ومن حقول النفط بالبرمة.

ظلّت الحدود في الذهيبة كمعطى حديث العهد، إذ لم يتم تشييد أول مركز حدودي إلا سنة 1957[68] في معلم استعماري داخل المدينة. ولم يتم بعث معتمديّة ذهيبة نفسها، إلّا سنة 1981. وقد عاش غالبيّة سكّانها المسلوبون والمفقّرون، طيلة هذه الفترة، على المساعدات العموميّة لمن هم أكثر احتياجا وعلى فلاحة بدائية بالنسبة للبقيّة. وتلخّص بعض الأرقام البليغة اقتصاد ذهيبة أثناء حكم بن علي، حيث كانت 334 عائلة، من مجمل 800 تقطن المدينة، مصنّفة كعائلات معوزة تعيش بشكل شبه منتظم على المساعدات

---

[65] مدب، 2016.

[66] https://nawaat.org/portail/2010/08/18/tunisie-situation-toujours-tendue-a-ben-guerdane-apres-des-dizaines-arrestations/

[67] تركت هذه الانتفاضة أثرا خصوصا لدى فئة الـ 30 -39 سنة.

[68] المصدر: مصالح الحدود بذهيبة. وفي سياق آخر، تم افتتاح المركز الحالي، المتواجد خارج المدينة في 27 ماي 1983.

العموميّة. نجد في جيل الآباء، أن القطاعات التي تعدّ الأكثر تشغيلا بالإضافة إلى الفلاحة هي البناءات وخصوصا العموميّة منها (19.1٪ من العمّال) والوظيفة العموميّة (14.3٪ من صغار الموظفين والمعلّمين). وعليه فإن أسلوب إدارة السكّان بذهيبة منذ الاستعمار وإلى غاية فترة حكم بن علي طُبِعت بالاستمرارية: حكم تسلّطي مرفوق ببعض الشبكات الحمائيّة[69]. ويتلخّص حضور الدولة تقريبا في بعده الأمني، في حين تكتفي الدولة الاجتماعية بمساعدات دنيا تهدف إلى تثبيت السكّان وتحصينهم تجاه الجار الليبي. فخلال سنوات طويلة بقيت المدينة محرومة من الاستثمارات العمومية والخاصة وظلّت الإدارة المحلية والجيش فرص السكّان الوحيدة في إمكانية الإدماج المهني والأفق الأقصى المتاح للارتقاء الاجتماعي الذي توفره الدولة[70]. وهو ما مكّن من خلق علاقات تبعيّة زبونيّة مع السلطة، أمّنت بها هذه الأخيرة الخضوع الجماعي لجزء من الأهالي، بدوا مذعنين لما يشبه " إتيقا العيش" «éthique de la subsistance»، كشرط للبقاء على قيد الحياة[71]. ولم يتمكّن تهريب المحروقات الحرفي والعائلي الذي يمارسه السّكان المحرومون منذ نهاية سنوات التسعين من تغيير هذا الواقع. وبرغم بُعد الذهيبة ووعورة الوصول إليها إلا إنها لم تفلت من نهم دوائر السلطة. حيث يبدو أن أفراد من عائلة بن علي[72] الذين وقع طردهم من قبل "الطرابلسيّة" من رأس جدير انخرطوا في تهريب النحاس عبر المعبر الحدودي بذهيبة.

على الرغم من ذلك فإن ذهيبة هي التي شهدت أولى علامات ارتباك نظام بن علي وقصور أجهزته الرقابيّة، عندما اهتزت المدينة برمّتها صيف 2007. أخذت هذه "الانتفاضة"، الغير موثّقة إلى يومنا هذا، شكل إضراب عام بثلاثة أيّام، لعب فيه أحد المسؤولين المحليين بالتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم دورا رئيسيّا. قرّر الأهالي المطالبين بالتنمية بعدها أن يتركوا المدينة ويخيموا على مقربة من الحدود، كي يعبّروا للسلطات عن استعدادهم لترك بلد غير قادر على توفير شروط العيش اللائق لهم[73].

حين اندلعت ثورة ديسمبر 2010 وجانفي 2011، انخرطت فيها بنقردان وبقيت الذهيبة على الحياد. لكن خمس سنوات بعد رحيل بن علي، مازالت الأغلبية في كلا المدينتين تعتبر أن هذه المحطّة تمثّل أهم حدث في حياتها (57.9٪ في ذهيبة و66.8٪ ببنقردان). لكن في الأثناء لم يطرأ أي تغيير يذكر في نمط حوكمة المدينتين، حتى وإن أضحت ذهيبة تُزاحم بنقردان بعد أن أدركتها بدورها سياسات "دعه يعمل"، وتأثرت بنقردان بهواجس الوضع الجديد.

---

[69] إن وضع ذهيبة معبر جدا لأنّه يكشف التواصل بين دولة الاستعمار ودولة ما بعد الاستعمار.

[70] أدّى 31.5٪ ممن تجاوزوا سنّ الـ18 في ذهيبة خدمتهم العسكريّة مقابل 9.4٪ ببنقردان.

[71] حول أخلاق البقاء لدى جيمس س. سكوت التي "تشير إلى تصرّفات تتسم بالحذر الشديد المرتبط بضرورة البقاء على قيد الحياة والتي تفترض تسويات اجتماعية وتقنية تتجنب الخطر". أنظر سيميان، Genèses في عددها 4 سنة 2010 (عدد° 81)، ص 142-160.

[72] تردد اسم شقيقة بن علي عدّة مرّات خلال المحادثات مع سكّان ذهيبة. وتجدر الاشارة إلى أن تقرير لجنة التحقيق الوطنيّة في قضايا الرشوة والفساد المنشور في 11 نوفمبر 2011 أشار إليها وإلى شركاتها العاملة في التوريد والتصدير.

[73] مقابلات في ذهيبة وتونس، ديسمبر، ماي 2015-2016.

الحدود في سرديات ساكنيها

تُوفّر لنا بيانات الدراسة صورة شاملة عن كيفية إدراك واستعمال الحدود، والتي تسلّط الضوء على بعض أحدث التغيّرات التي شهدتها هذه الأخيرة. ويستعمل أهالي ذهيبة وبنقردان دون تمييز تعبيرات "العمل الحدودي" (يخدم في الحدّ) أو "التهريب" (كونترا أو تهريب) أو"التجارة الحدوديّة" (تجارة الحدّ) للحديث عن أنشطتهم على الحدود. تشمل هذه المصطلحات، التي يعسر التفريق بينها، أيضا مرور الأشخاص والبضائع من معبري رأس جدير وذهيبة-وزّان بشكل قانوني أو عبر دفع مقابل، أو إيجاد تسويات مع الأجهزة الأمنيّة. لكن أيضا المرور من خلال المسالك الأقل رقابة من قبل السلطات سواء كان ذلك بعد إيجاد تسوية معها أو دون ذلك.

لا يترك تجريم صورة المهرّب (الكناطري أو المهرّب) في النقاشات العامة عبر ربطها المتعاظم بالإرهاب سكان الذهيبة وبن قردان دون اكتراث. إذ يتم في المدينتين التمييز بوضوح بين المهرّب السّيئ والخيّر. يلقّب الأوائل عادة بالقروش أو البارونات (مصطلح ساهمت وسائل الإعلام في نشره) ويُعترفون بأنهم أثرياء شبكات التهريب الغير عابئين بأشكال التضامن المحلّي و/أو المتحررين من الأخلاقيات التي تنظم هذا الاقتصاد[74]. أما الآخرون، الأخيار، فهم من يُفيدون الجهة بعائدات عملهم ويساهمون في حماية بنقردان من التهديد الجهادي[75]. فالتهريب وإن شكَّل ممارسة شائعة ومقبولة اجتماعيّا لدى سواد متساكني المدينتين حتى وإن تجاهلت القواعد القانونيّة والمعياريّة، فهي مع ذلك محكومة في تماثلاتهم بضوابط اجتماعيّة قوامها تصوّر آخر للشرعيّة والعدالة مبني على الحق في العيش عبر تملّك واستثمار المجال الحدودي. فالحلال والحرام هو ما يهيكل، في أعين السكّان، أخلاقيات هذا الاقتصاد ويرسّم حدوده الفاصلة، مُنكِرا الاتّجار في المشروبات الكحوليّة والمخدّرات والسّلاح والبشر. لهذا السبب يقرّ عدد ضئيل جدّا بممارسته لهذا الصنف من التجارة (2.6٪ ببنقردان و2٪في ذهيبة).

وعلى الرغم من أن ثلث المستجوبين يعتبرون الحدود "مجرد حاجز اصطناعي"[76]، فإن الغالبيّة العظمى من السّكان ترى فيها "فرصة للاستفادة ماديا" (90.2٪ في بنقردان، 89.6٪ ذهيبة) ومساهمة في خلق فرص العمل في ظلّ انعدام فرص تشغيل أخرى في المنطقة (99.5٪ في ذهيبة و91.5٪ في بنقردان). تكمن أهميتها أساسا في كونها تمثّل، بالنسبة إلى عدد كبير جدا منهم، الرافعة الوحيدة للتنمية في مدينتهم (93.3٪ في ذهيبة و81.1٪ في بنقردان). وذهيبة هي المعنية أكثر بالتبعيّة لهذا المورد حيث يمثّل "العمل على الخط" بالنسبة لهذه المدينة، التي تتموقع في أقاصي الأراضي التونسية، ضرورة حياتيّة، وهي التي

---

[74] جدّت في نوفمبر 2015 مواجهة بين شباب محتج أغلق الطريق المؤدي إلى المعبر الحدودي ومُورِّد خيول سباقات أراد نقل بضاعته إلى ليبيا. ويبدو أن الاتفاق الحاصل بين الناطق الرسمي باسم المحتجّين وهذا الأخير لم يقع احترامه.

[75] أنظر في هذا السياق، خطاب أحد اهالي بنقردان في اجتماع شعبي نظمته حركة النهضة بتونس، بمناسبة عيد الاستقلال في 20 مارس 2016 الذي يتحدّث فيه عن هؤلاء المهرّبين الذين أنقذوا بنقدران. https://www.youtube.com/watch?v=B_zBwF9jr08

[76] تبلغ نسبة من يعتبرون الحدود حاجزا اصطناعيّا، 32.1٪ في بنقردان و33.9٪ في ذهيبة.

يعتمد اقتصادها المحلّي على التجارة مع ليبيا أكثر من السياسات الاقتصادية للحكومة التونسية[77].

ومع ذلك، يعترف الكثيرون أيضا بالجانب الاختياري في العمل على الخط تفضيلا لنشاط مربح (76.2٪ في ذهيبة و72.7٪ في بنقدران) على خلفية اعتقادهم بحقهم في الاستفادة من الامتياز المقارن للرّيع الذي تجسده الحدود.

لدى الغالبية العظمى من أفراد العيّنة، تعود منافع هذا الامتياز المقارن بالفائدة أولا على سكّان ذهيبة وبنقردان أنفسهم (62.9٪ و 67.1٪ على التوالي)، يليهم سكّان العاصمة والساحل (20.6٪، 22.6٪). ولا تشير إلا قلّة من المستجوبين إلى قروش وبارونات التهريب كمستفيدين أوائل من هذا الاقتصاد (16.5٪ ذهيبة و10.2٪ في بنقردان)[78]. تؤكد هذه النتائج المدعّمة بالمعطيات الميدانية الكيفيّة التي بحوزتنا أن سكان بنقردان وذهيبة، وبرغم إدراكهم الحاد للتهميش، لا يشعرون باستلابهم الكامل من عائدات اقتصاد الخط. فهكذا عائدات وإن كانت تفيد بالتأكيد "الآخر" إلا أنها مربحة لهم أيضا وربما بقدر أكبر. وتؤكّد تصوّرات الأهالي لطبيعة القطاعات التي يتم فيها ضخ السيولة العائدة من الاقتصاد الحدودي هذا الاستنتاج. ففي ذهيبة، ترى الأغلبية أن استثمار العائدات يتمّ في شراء العقارات (84.9٪)، وإنجاز مشاريع تجاريّة وخدماتيّة (15.9٪) داخل المدينة وبشكل أكثر هامشيّة خارجها (7.5٪). ولا تختلف الوضعية في بنقردان، إذ يذكر العديدون القطاع العقاري (69.5٪) أو الخدماتي (48.2٪) في المدينة.

تتعارض هذه النتائج بالتأكيد مع تلك التي حصلنا عليها في ولاية القصرين بالوسط الغربي، على الحدود مع الجزائر، حيث يطغى الشعور بالسلب هناك بشكل واضح على سرديات السّكان المتعلقة باقتصاد الحد، كاشفة عن ميزان قوى غير مواتي لسكّان الولاية. وتدعم هذه النتائج الميدانيّة فرضية تمّ تقديمها في دراسات أخرى[79]. فهذا التباين بين القصرين من جهة والذهيبة وبن قردان من جهة أخرى يُحيل إلى هياكلهم الاجتماعية. في هاتين المدينتين يوفر التضامن القبلي والأسري المحلّي والعابر للحدود للسكّان، ظروفا أفضل للدفاع عن نصيبهم من الرّيع الحدودي والمحافظة على سيطرة نسبيّة على أنشطة اقتصادية معينة تُدار فوق أراضيهم. ومع ذلك، يبدو أن هذه القدرة التفاوضيّة النسبية تَعرف بعض التحول. ويعود ذلك أوّلا إلى التطور الذي يعرفه اقتصاد الحد نفسه. إذ يرى نصف المستجوبين في بنقردان (49.2٪) أن عائدات هذا الاقتصاد تُستخدم أكثر فأكثر الآن لتمويل مشاريع في العاصمة أو في المدن الساحلية. وعلى امتداد المقابلات النصف مؤطرة بالمدينة يُستشهد هنا وهناك بأمثلة على مشاريع بُعِثت مؤخرا من قبل أصيلي المنطقة في الأحياء المترفة بالعاصمة وفي بحيرة تونس، وهو ما يكشف عن التحولات التي يشهدها اقتصاد الحد. فطيلة حكم بن علي كان أثرياء التهريب في بنقردان في كثير من الأحيان يفضّلون التستّر على أنشطتهم تجنّبا لإثارة أطماع دوائر السلطة، أما اليوم فهم أضحوا يعملون بشكل أكثر علنيّة، بعد أن اكتسبوا قدرة أكبر على ربط الجسور بين القطاعين المهيكل وغير المهيكل وضخ أموالهم داخل الدواليب

---

[77] طبيب، 2011.

[78] نظرا لحساسيّة المسألة فقد اخترنا طرحها بطريقة غير مباشرة. أما الباحثون الميدانيون فقد تناولوها في المقابلات بشكل أكثر مباشراتيّة.

[79] مدب، 2011 وطبيب 2011.

القانونية للاقتصاد الوطني في أمان.

أما السبب الثاني لهذا التغيّر فيعود للواقع الأمني في كل من تونس وليبيا. فبعد خمس سنوات من سقوط بن علي، لازال عبور الحدود ممارسة منتشرة على نطاق واسع بين سكان المدينتين، بل لعلها في المتوسط، أكثر انتشارا مما هي عليه في بقية أنحاء البلاد[80]. ويظهر أن سقوط القذافي قد شجّع السّكان في ذهيبة للسفر على نحو أكثر تواترا إلى ليبيا. ويتم تبرير هذا العبور في المقام الأول بأسباب اقتصادية. فعبور الحدود يتم طلبا للعمل (22.8٪ في ذهيبة، و19.5٪ في بنقردان) والتزوّد بالبضائع لإعادة بيعها على الأراضي التونسية (62.9٪ في بنقردان) أو لشراء السلع الاستهلاكية (31.3٪ في ذهيبة).

ورغم أن عبور الحدود لم يشهد تحولا مُهمّا منذ عام 2011، فإن تأثيره على الأوضاع المعيشية للسكان ليس بديهيّا. فقد شهد الوضع على الحدود الليبية والجزائرية منذ سقوط بن علي مرحلتين[81]. الأولى، تلت الثورة مباشرة ودامت من 2011 إلى 2013، وقد تميزت بانهيار الآليات القديمة لمراقبة الحدود الذي لحق انسحاب الحرس الوطني والشرطة الذين عجزا عن إيجاد آليات جديدة شرعيّة وفعّالة لمراقبتها[82]. وتغيّرت خلال هاتين السنتين دوائر الفاعلين في هذا الاقتصاد وانعكس اتجاه أدفاقه جرّاء سهولة اختراق الحدود ووصول الآلاف من اللاجئين إلى ذهيبة وبنقردان. إذ تُظهر البيانات التي نشرتها وزارة الداخلية عن هذه الفترة قفزة في عدد التونسيين الذين عبروا الحدود من بوابة ذهيبة (13600 في عام 2010، 187200 في عام 2013)، وتقهقر واضح ببنقردان (608500 في عام 2010، 439700 في عام 2013[83])، مَرجعه لا شك وصول أعداد كبيرة من الليبيين إليها. ومن المعتاد القول بأن بنقردان وبدرجة أقل ذهيبة قد استفادتا كثيرا من هذا السياق الجديد[84]، ولكن المعطيات التي جمعناها لا تمكّننا من تأكيد وتعميق هذه الفرضية.

أما الفترة الثانية فبدأت عام 2013 مع إنشاء منطقة حدودية عازلة تحت حراسة الجيش، بما في ذلك بوابتي رأس جدير وذهيبة وعلى طول الشريط الحدودي الموازي تقريبا للطريق بين رأس جدير ولارزوط. ويخضع الدخول إلى هذه المنطقة الآن إلى ترخيص رسمي. وتشير الأرقام الصادرة عن وزارة الداخلية عام 2014 إلى تراجع في عدد التونسيين الذين دخلوا كلتا المدينتين، على الرغم من أنه لا يزال في ذهيبة أعلى من مستواه سنة 2010. فماذا عن تأثير هذا السياق الجديد على الظروف المعيشية للسكان؟

عندما استفسرنا سكّان ذهيبة وبنقردان عن تطور وضعهم المالي والمهني بعد عام 2011، وجدنا أن أجوبتهم متضاربة، ففي حين يؤكد نصفهم تحسّن أوضاعهم، يرى النصف الآخر عكس ذلك. وعند القيام بتحليل متقاطع بين هذه النتائج وقطاع النشاط، ندرك أن تحسّن الوضع المهني لدى المستجوبين في

---

[80] كجواب على السؤال: "هل عبرتم الحدود على الأقل مرّة خلال 2015؟"، أجاب 16.3٪ في ذهيبة بنعم مقابل 12.1٪ ببنقردان. أما المعدّل الوطني فيبلغ 11٪.

[81] منظمة اليقظة الدوليّة، 2016.

[82] حصل انقطاع في هذه المرحلة نظرا للانقلاب الحاصل في الأدفاق خلال الأشهر التي تلت سقوط القذافي ووصول الآلاف من الليبيين والعاملين الأجانب الهاربين من الفوضى التي عمّت البلاد.

[83] يجب استعمال هذه الأرقام بحذر لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار اجتياز الحدود من خارج البوابة الحدوديّة أو وجود تونسيّين يملكون جنسيّات مزدوجة يستعملونها حسب الحاجة.

[84] تشهد على ذلك في ذهيبة الحركيّة النسبيّة مؤخرا في قطاع البناءات السّكنيّة.

بنقردان مرتبط أساسا بأنشطة اقتصادية أخرى (77٪) غير التجارة الحدوديّة. أمّا في ذهيبة فمن الواضح أن هذا التحسّن مصدره ارتفاع نسبة التشغيل في الوظيفة العموميّة عبر تزايد اللجوء إلى العمل في "الحضائر" وهي آلية هشة للغاية أنشأتها الدولة لامتصاص استياء الشباب العاطل عن العمل. وبناءً على هذا فمن الواضح أن اقتصاد الحد قد تأثّر بالسياق الجديد. مما يفسر أن غالبية السكّان في ذهيبة وبنقردان لهم شعور سلبي حيال الوضع على الحدود فيما يتعلّق بسهولة مرور البضائع (88.7٪ في بنقردان و60.3٪ في ذهيبة).

إن تفكك الدولة وتشظّي الأراضي في ليبيا بين مختلف الميليشيات جعل الطرق غير آمنة واليد العاملة التونسيّة بها أكثر عرضة للمخاطر. ويَعتبر سواد المستجوبون أن الخطف أكبر خطر في ليبيا باعتبار أنه ومنذ 2011 تعرّض عدد من المواطنين التونسيين للاختطاف أو الاحتجاز من قبل الجماعات المسلحة غرب البلاد[85].

من جهة أخرى، لم توقف عسكرة الحدود التونسية وبناء الجدار الحدودي[86] في أعقاب عمليّة سوسة شهر جوان 2015 نشاط التهريب، بيد أنها جعلت ممارسته أكثر صعوبة لمن هم أكثر فقرا، فالحد لازال قابلا للاختراق إلى اليوم، ولكن الوصول إليه أصبح أكثر تكلفة. حيث يعتبر 80٪ من المستجوبين أن الفساد هو الذي يسمح اليوم بذلك[87].

غموض المآلات وتصاعد الاحتجاجات

كثيرون هم في بنقردان وذهيبة، ممن يضطرون للتأقلم بطريقة أو بأخرى، مع الاضطرابات السياسية والأمنية من أجل الاسترزاق باعتبار غياب بدائل للعمل. وبالمقابل من الثابت أن أولئك الذين يغتنمون هذه الفرصة للقيام بنشاطات مربحة للغاية أقل منهم عددا. يتأكد في هذا السياق التجاذب الاختياري (affinités électives) بين التهريب والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي. فالاختلال الذي تشهده المنطقة الحدودية منذ خمس سنوات يحمل في طياته إعادة تشكيل الأسواق عبر خلق احتياجات جديدة (كالدواء في ليبيا[88]) ومفاقمة المنافسة واستقطاب فاعلين جدد، من بينهم "القروش" والشباب المنقطع حديثا عن التعليم. عدم الاستقرار هذا ولّد شعورا قويا بعدم الأمان بين السّكان، مردّه بدرجة أولى ليس الخوف

---

[85] تمكنت تونس في ماي 2015 وبعد مفاوضات من تحرير 254 تونسيّا اختطفتهم ميليشيات فجر ليبيا كردّ على إيقاف أحد قيادييهم، وليد الكليب.

Al Huffington Post, Maghreb, 31 mai 2015, http://www.huffpostmaghreb.com/2015/05/30/liberation-tunisien-libye_n_7475640.html

[86] حول الجدار، أو الأخدود البالغ من الطول 168 كلم، أنظر:

Seif Soudani, *Le Mur de la discorde* https://nawaat.org/portail/2015/07/12/frontiere-tuniso-libyenne-le-mur-de-la-discorde/

[87] حسب البنك الدولي: "تعني أهميّة التجارة الموازية في الجهات الداخليّة أن كل محاولة لتعزيز الرقابة على الحدود ستكون أكثر تكلفة من ناحية المعدّات والبنية التحتيّة وستأدّي إلى مستويات فساد عالية لدى أعوان الديوانة المتواجدين على الحدود مما سيضعف أكثر رقابة الدولة". نفس التقرير لسنة 2013 المذكور أعلاه، ص 129.

[88] كشفت الصحافة التونسيّة منذ 2011 عن قضايا عديدة لتهريب الأدوية. كما أعلمتنا مؤخرا بلديّة زوارة عبر صفحتها على الفايسبوك أن أعوانا ليبيّين قد اعترضوا شحنة من الأدوية القادمة من تونس. أنظر صفحة بلدية زوارة على الفايسبوك، ماي 2016.

من الإرهاب كما قد يتصور المرء بداهة، بل تفاقم الشكوك المتعلّقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية. فالبيانات الكمّية تظهر أن الشعور بانعدام الأمن ينبع من الخوف من البطالة (97.8٪ في ذهيبة و90.8٪ في بنقردان) ومن القيود المفروضة على التجارة الحدودية (97 4٪ في ذهيبة و90.8٪ في بنقردان) وغياب التنمية (96.8٪ في ذهيبة و94.4٪ في بنقردان) وانعدام الأمن الغذائي (89.4٪ في ذهيبة و58.9٪ في بنقردان). وقد عزّز الإغلاق المتكرر للمعبر الحدودي برأس الجدير خلال العام 2015 هذا الشعور. يجسّد هذا المعبر اليوم رهانا سياسيا هاما: فإدارته لم تعد تخضع لأهواء نظامين استبداديين، كما كان الحال قبل عام 2011، بل لتسويات معقدة بين مختلف الجهات الفاعلة مدنية كانت أو أمنية، قديمة أو جديدة وخاصّة أو مؤسساتيّة[89]، تتنافس جميعها على الرّيع والشرعية، مع خضوعها لتقلبات الوضع السياسي غير المستقر على جانبي الحدود.

مع ذلك، فإن الخوف من امتدادات الصراع في ليبيا حاضر بقوة في الأذهان. عندما أنجزنا الجزء الكمي من الدراسة، شهرين قبل الهجوم على بنقردان، كان لمعظم السّكان تقييم جد إيجابي للوضع الأمني في مدينتهم (67٪ في بنقردان و84.8٪ في ذهيبة). ففي بنقردان ذاتها، صرّحت الأغلبية أن لها ثقة في الجيش (60.5٪)، في حين صرّح نصف المستجوبين في ذهيبة أن سلوك الشرطة قد تحسّن منذ الثورة. ولكن في الوقت نفسه، أفاد الكثيرون أن تدفق الأسلحة يمثل تهديدا (66٪ في بنقردان و70.3٪ في ذهيبة)[90] مشدّدين على خشيتهم من تسلل الجماعات المسلحة بسبب الفوضى في ليبيا (77.8٪ في بنقردان و79.1٪ في ذهيبة).

الغموض حول المستقبل يترافق مع تدني كبير لمنسوب الثقة تجاه النُّخَب السياسية. حيث يرى المستجوبون في كلتا المدينتين أن سلوك نوابهم لم يتغير[91] منذ الثورة وهو ما ينطبق على كل من حزب النهضة الإسلامي ذي الثلاثة والخمس مقاعد على التوالي في تطاوين ومدنين، وحزب نداء تونس[92] الحاصل على مقعد في كل من الولايتين، وأيضا الثلاثة أحزاب الصغيرة المتبقية، الاتحاد الوطني الحرّ لسليم الرياحي (رجل أعمال الذي جمع ثروته في ليبيا)، والمؤتمر من أجل الجمهورية (الذي أسسه الرئيس السابق منصف المرزوقي) وحركة الشعب (قومي عروبي). وإن كان هذا الحكم يتعلق في المقام الأول بنداء تونس وحركة النهضة، الحزبين الرئيسيين المكونين للائتلاف الحاكم، فإن-يكتسي أهمية خاصة للثاني. فالنائب عن دائرة مدنين أحمد لعماري هو رئيس المكتب الجهوي للحزب في مدنين وأصيل مدينة بنقردان[93]. وحزب النهضة، الذي بدا للعديدين بُعَيْدَ هروب بن علي قادرا على تجسيد البديل للنظام القديم،

---

[89] نجد بين الفاعلين الجدد جمعية الأخوة التونسيّة الليبية، والتي صارت منذ أن وقع الاعتراف بها في 2012، تلعب دور " local actor conflict resolution" مع ليبيا.

[90] حسب مجموعة الأزمات الدوليّة: "عبر الجزء الأكبر من الأسلحة النّارية في الثلاثي الأول من 2011 في وضع يتّسم بالفراغ الأمني وفي ذروة الأزمة الليبيّة. (التقرير، ص 18). وأعلنت السلطات التونسيّة عن اكتشافها لمخبأ أسلحة على الحدود التونسيّة اللّيبيّة في مارس 2015:

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/03/09/libye-tunisie-armes_n_6832854.html

[91] ينوب بنقردان وذهيبة الواقعتين على التوالي في ولاية مدنين وتطاوين 4 و9 نواب.

[92] حزب أسسه رئيس الجمهوريّة.

[93] ولد أحمد العماري في مارس 1952 في الشهبانيّة على بعد 40 كلم من بنقردان. وهو أحد الوجوه التاريخية لحركة النهضة الذي

تحصّل على أغلبية الأصوات في ذهيبة وبنقردان في أول انتخابات تشريعيّة حرّة في البلاد عام 2014. كما مثّل انتصاره في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 2011، بعد أكثر من عشريّة من النفي والقمع، حدثا كبيرا في نظر ثلث المستجوبين (أكثر من 30٪ في كلتا المدينتين).

من الصعب ألا نرى في انعدام الثقة المعمم هذا، صدى للشعور بالتهميش الذي عجزت أو أبت كل الحكومات والأغلبيات البرلمانيّة المتعاقبة منذ قيام الثورة أن تواجهه. يضاف إلى هذا عدم وجود مؤسسات محليّة شرعيّة في غياب الانتخابات البلديّة، بعد خمس سنوات من الثورة، مما يحرم سكان المدينتين من أي إمكانيّة للانخراط التشاركي في إدارة شؤون المحلّية.

بالإضافة إلى الرّيبة وعدم الثقة في المستقبل، فإن ظهور فاعلين جدد يتنافسون على أنكاث "التجمّع"، بُغية الاستحواذ على شبكاته الزبونيّة وموارده الوجائهية (notabilaires) ونصيبه من الرّيع الحدودي، يتجلى من خلال تصاعد التوتر والصراع الاجتماعي. وقد شهدت هذه التوترات، التي صارت أقل حدة منذ 2013، ذروتها في عام 2012، على خلفية الاشتباكات التي وقعت بين سكّان ذهيبة ورمادة جرّاء قضية تهريب غامضة للوقود أو تلك الذي تماحكت فيها اثنتان من أسر بنقردان حول نزاع عقاري[94].

استمرارية الصراع الاجتماعي تكشف بدورها عن تشكل فضاء احتجاجي (أفاد 20.5٪ و23.5٪ من المستجوبين على التوالي في ذهيبة وبنقردان بأنهم شاركوا في حركة احتجاجيّة خلال سنة 2015) مستقل إلى حد كبير عن أجهزة تأطير الاحتجاجات التقليدية، أي المنظمات السياسية اليساريّة والاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT). فعدد قليل جدا من المستجوبين يصرح بأن لديهم نشاطا نقابيّا (1.9٪ في ذهيبة و2.9٪ في بنقردان)، الشيء الذي يحيل بشكل واضح الى هيكلة التشغيل في المدينتين واستفحال الهشاشة والبطالة فيهما. وبالمثل، تثبت نتائج الانتخابات الرئاسيّة والتشريعية عام 2014 عن ضعف اليسار في كلتا المدينتين[95]. في المقابل، يبدو هذا الفضاء الاحتجاجي في تمامٍ مع جزء من المجتمع المدني، المشكّل من العديد من الجمعيّات المحلية التي ينضوي تحتها أساسا الشباب. ففي بنقرادان صرّح 9.5٪ ممن شملتهم الاستمارة أن لهم نشاطا جمعيّاتيّا، على خلفية ما شهدته المدينة بعيد 14 جانفي 2011 من ظهور لعديد الجمعيات المتفاوتة في درجة تأطيرها، كآفاق وسناء، وبنقردان الغد والفرع المحلي للاتحاد الوطني لحاملي الشهائد المعطّلين عن العمل، والتي يؤمها شباب من كلا الجنسين، للنشاط حول قضية البطالة، في محاولة لوضع تشخيص مواطني وتقديم مقترحات للتنمية.

في ذهيبة كذلك وهي التي عرفت تكميما تاما للأفواه خلال عهد بن علي، برزت بعد 14 جانفي قرابة العشرين جمعيّة، أكثرها خيرية (مثل جمعية الرحمة) أو مشتغلة على القضايا التنمويّة (جمعيّة التشغيل والعاطلين عن العمل أو جمعية قدماء العسكريين)، والتي تعرف انخراط 9.9٪ من السكان صلبها.

حكم عليه مرّات متعددة في ظل النظام القديم قضى على إثرها 15 سنة في السجن بعد قضايا بداية سنة 1990. تم إيقافه في 2011 أثناء الثورة وأطلق سراحه غداة هرب بن علي.

[94] وقعت هذه المواجهات في بداية ماي 2012.

[95] انظر ضعف نتائج حمّة الهمّامي، مرشح اليسار للانتخابات الرئاسية (318 صوتا في بنقردان و8 في ذهيبة). المصدر: الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

ركّز هذا الفضاء الاحتجاجي تدريجيا على مطلبين: "فتح المعبر الحدودي" و"التنمية". وقد فرضت الإضرابات العامة والحواجز على الطرق المؤدية إلى المعبر الحدودي والاعتصامات والمظاهرات نفسها منذ 2014 كأشكال دارجة للحراك الجماعي مُعبّئة بشكل خاص الشباب الذي يعاني الهشاشة والبطالة. لا يرى البعض في هذه الاحتجاجات إلا مناورات من تدبير "البارونات" الساعين لتحسين شروط استغلالهم لاقتصاد الحد، أو مؤامرات انتقاميّة حبَكها النظام القديم. في الواقع، تتطابق هذه الاحتجاجات جوهريّا مع تلك التي تشهدها مناطق أخرى من الهوامش كالقصرين. وهي نتيجة مباشرة لتسييس وتجذير جزء من الشباب في أعقاب للثورة على خلفية تنامي قناعته بحقه في التشغيل والتنمية. كما أنها متجذرة أيضا في تاريخ طويل مستند على سجلّ التهميش الجهوي واستحقاق الانتماء الوطني من خلال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي[96].

الوجه الآخر لتجذر الشباب هو دون شكّ السلفية الجهادية، الذي وإن تمكنت ذهيبة من تجنّبه، فقد ترسّخت جذوره لدى قسم من الشباب في بنقردان. فبحسب مصدر في الشرطة، 26 من ضمن منفذي هجوم 26 مارس هم أصيلوا المدينة. كيف يمكن تفسير هذا الترسّخ المجالي للجهاديّة في بنقردان؟ لقد خيّرنا في الواقع، عدم تضمين أي سؤال يتناول موضوع السلفية الجهاديّة في الاستمارة التي اعتمدناها في بحثنا الميداني الكمي، لما للموضوع من حساسية تجنبا لأي نوع من الاحتراز من جانب المستوجبين. في المقابل أتاح لنا تناوله خلال المقابلات الكيفية المؤطرة منها وشبه المؤطرة الوقوف على الرفض الذي يبديه السكّان حيال كل خلط بين الجهادية وبين التهريب. خلط يعيشه السكّان كشكل آخر من أشكال وصم الفقر والتهميش والجنوب عامة. وانتقد 82.2٪ من المستجوبين في بنقردان التغطية الإعلامية للوضع الأمني في مدينتهم، مقابل 72٪ في الذهيبة.

ومع ذلك، فإن جاذبيّة السّلفيّة الجهادية بين الشباب ليست بالحقيقة المتنازع عليها[97]، ولا حتى ظاهرة جديدة في المنطقة. اذ يُرجع البعض أصولها إلى سبتمبر 2001، حين أثارت الهجمات ضد برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك تعاطف بعض الشباب. ولكن يبدو أن العام 2003 قد مثّل نقطة التحول الحقيقية، حين قرر المئات من الشباب السفر للقتال ضد الغزو الأمريكي للعراق[98]، ويُنسب إلى الزرقاوي إشادته ببنقردان في تصريح قال فيه "هناك بلدة صغيرة في تونس تدعى بنقردان، التي لو كانت قرب الفلوجة لتحرّر العراق". في وقت لاحق، في عام 2007، تبين أن ثمانية شبّان من بين العشرة الذين اعتُقلوا في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان والذي شهد اشتباكات دامية بين الجيش اللبناني وجماعة سلفية، كانوا من بنقردان. ومن الواضح أن العديد من السلفيين ومن بينهم مفتاح منيطة، أحد زعماء

---

[96] تذكر الحركات الاحتجاجية في ذهيبة وبنقردان تلك التي خاضها العاطلون عن العمل في ورغلة جنوب الجزائر. أنظر حول هذا، بلخاذر، 2015.

[97] تؤكد دراسة بريطانية نشرتها أحد االمؤسسات البحثية أن أغلب الجهاديين التونسيّين قادمون أساسا من بنزرت وبنقردان وتونس الكبرى.

Cf, Foreign Fighters, An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq. The Soufan Group, December 2015, http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate1.pdf

[98] يتعلق الأمر هنا بتقديرات مجموعة الأزمات الدوليّة، أنظر ICG, 2013.

المجموعة التي هاجمت المدينة، كانوا موجودين في المدينة منذ عام 2011 خلال أزمة اللاجئين القادمين من ليبيا، سواء بشكل فردي أو من خلال الجمعيات الخيرية. وقد لعب هؤلاء السلفيين دورا في إغاثة اللاجئين. يبدو أيضا أن بعضا من الشباب الراغبين في الانضمام إلى الجهاد ضد بشار في العام نفسه، بعد فتح الجبهة السورية قد مرّوا ببنقردان. وقد زاد تدفقهم على خلفية تعزيز الرقابة على سفر الشباب في مطار تونس قرطاج[99]. ويبدو أن تصنيف أنصار الشريعة في تونس كمنظمة إرهابية عام 2013، قد دفع بعض السلفيين إلى الفرار عبر الحدود الليبية وبناء أو تمتين شبكات العبور اللاقانوني أو أواصر التعاطف في بنقردان. وقد استفادت استراتيجية زرع تنظيم الدولة في ليبيا في وقت لاحق، والتي عززتها الفوضى في البلاد، من ولاء الجماعات السلفية التونسية إلى "الخليفة" الجديد. هذا الولاء هو نفسه الذي سمح بتصوّر وتخطيط هجوم بنقردان.

ويشترك العدد القليل من المهاجمين الذين تمكنّا من جمع معلومات عنهم في بعض الخصائص الاجتماعيّة[100]، حيث كانوا جميعا شبابا عاطلين عن العمل أو عاملين في تجارة الحد بالإضافة إلى انحدارهم من المناطق شبه الحضرية (خارج بنقردان المدينة).

من المؤكّد إذن أن تعزيز الأجهزة الأمنية وعسكرة الحدود والدعم النشط والتعاون مع العواصم الغربية لم يكونوا كافين لحماية البلاد ومناطقها الحدوديّة من تنظيم الدولة. ذلك أن التهديد الجهادي مرتبط بداخل البلاد أكثر من ارتباطه بخارجها. وهو يسلّط الضوء في ذهيبة وبنقردان كما في مناطق أخرى من الهامش، على الأزمة التعديلية التي تعانيها الدولة ويكشف عن التماهي المتنامي بين المناطق المنزوعة الحقوق (من الناحية الاقتصادية والاجتماعية) وتلك التي تشهد الحراك المعارض.

خلاصة

لا يدّعي هذا البحث الإلمام بكل تعقيدات الوضع على الهوامش الحدوديّة من الجنوب التونسي، التي عرفت هزّات أكثر من غيرها جرّاء حالة السيولة التي تحكم جانبا من الحدود. ولا شك أنّ جزءًا من الترتيبات التي تعقد وتنفرط في بنقردان ذهيبة، بين الفاعلين الجدد والقدامى، المحليّين والوطنيّين والعابرين للأقطار، المتنازعين على الرّيع والهيمنة والشّرعيّة لازالت في أجزاء منها خافية عنا. لقد كان الهدف من هذا العمل أكثر تواضعا إذ سعى إلى توضيح الديناميكيات الجارية من منظور السّكان، عبر نهج كمي ونوعي مزدوج سعى إلى تقديم تصوراتهم عن فضائهم المعيشي والبنى الاجتماعيّة التي تحدده.

تُكثّف ذهيبة وبنقردان في منظور سكانها، كل الوعود المنكوثة للثورة. ثورة لم تفشل فقط في تقديم سردية ملهمة لجميع مواطنيها، ولكن أيضا في الحد من الفوارق الجهويّة والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. في الأثناء تستمر الدولة من جهتها في إعادة إنتاج هوامشها، وعبر ذلك في دفع شرعيتها

[99] أثناء بحثنا في حيّ التضامن ودوّار هيشر الشعبيين في تونس الكبرى، أخبرنا بعض من حدثناهم عن شباب نجحوا في الذهاب إلى سوريا عبر الحدود الليبيّة.

[100] هم: بشير سليماني وحسين بن خليفة وعادل الغندري ومفتاح منيطة ومحمد الكردي وأيمن شنيطر ومصطفى النايب وحسين الفرجاني وبشير الدردوري ومحمد ناجي وشكري حسين.

نحو التآكل وإثارة المعارضة ضدّها. لأنها في نهاية المطاف، لا تزال مكتفية في حوكمة حدودها بمنظور أمني فقط، مهملة الأمن الاقتصادي والاجتماعي لسكانها.

ببليوغرافيا (باللغتين الفرنسيّة والانجليزيّة):

ABDELMOULA Mahmoud. Jihad et colonialisme, la Tunisie et la Tripolitaine 1914-1918. Tunis : ed. Tiers Monde, 1987.

AGIER Michel Agier**.** *La condition cosmopolite. L'anthropologie à l'épreuve du piège identitaire*. Paris : La Découverte, 2013. https://lectures.revues.org/3015

AL SGAYAR Alaya, MNASSAR adnân. Armed resistance in Tunisia. 1881-1939. Tunis: Manchourât al ma'had al 'ala litârikh al haraka al wataniyya, 1997.

AYADI Lotfi, BENJAMIN Nancy, BENASSI Sami, RABALLAN Gaël. Estimating Informal Trade across Tunisia's Land Borders. Policy Research Working Paper 6731, The World Bank Middle East and North Africa Region, Public Sector and Governance Unit December 2013.

AYEB Habib. « Compétition sur les ressources hydrauliques et marginalisation sociale, à qui profite la disparition des canaux ? Le cas des oasis de Gabès en Tunisie », pp.143-155, in De l'eau agricole à l'eau environnementale. Résistances et adaptation aux nouveaux enjeux de partage de l'eau en Méditerranée, ASPE Chantale (Ed.), Editions Quae, 2012.

BELKHADER Naoual Belkhader. « L'éveil du Sud » ou quand la contestation vient de la marge. Une analyse du mouvement des chômeurs algériens, in Politiques africaines, n°137, Paris, 2015, pp.27-48.

BOURDIEU Pierre. « L'identité et la représentation. Eléments pour une réflexion critique sur l'idée de région ». Paris : Actes de la recherche en sciences sociales. Vol.35, novembre 1980, pp.63-72.

BOUZRARA Mohamed. The Tunisian-Libyan borders throughout history: Dhibat tribe and its neighbours, (in Arabic). Sousse : ed. Saidane, 2014.

BRAS Jean Philippe. L'autre Tunisie de Bourguiba : les ombres du sud. In CAMAU Michel et GEISSER Vicent dir. Habib Bourguiba. La trace et l'héritage. Aix-en-Provence : Karthala, 2004.

CAMAU Michel, GEISSER Vincent. Le syndrome autoritaire. Paris : Presses de Sciences Po, 2003.

CHANDOUL Moustapha, BOUBAKRI Hassan Boubakri. « Migrations clandestines et contrebande à la frontière tuniso-libyenne », Revue Européenne des Migrations Internationales, Volume 7-N°2, 1991, pp.155-162.

CHOUIKHA Larbi, GOBE Eric. Histoire de la Tunisie depuis l'indépendance. Paris : La Découverte, 2015.

CLIFFORD Geertz. "The integrative Revolution. Primordial Sentiments and Civils Politics in New States" in C. Geertz (dir.) *Old Societies and New states. The quest of Modernity in Asia and Africa*. New York : Free Press, 1964, pp.105-157.

DAHOU Tarik. « Les marges transnationales et locales de l'État algérien. ». *Politique africaine* 1/2015 (N° 137), pp.7-25.

DAOUD Abdelkarim. « La révolution tunisienne de janvier 2011 : une lecture par les déséquilibres du territoire », *EchoGéo* [En ligne], Sur le Vif, mis en ligne le 23 septembre 2011, consulté le 26 avril 2016. URL : http://echogeo.revues.org/12612

DORON Adrien. « De la marge au monde : la structuration mouvementée d'une place marchande transnationale à Ben Gardane (Tunisie) », *Les Cahiers d'EMAM* [En ligne], 26 | 2015, mis en ligne le 23 juillet 2015, consulté le 29 juin 2016. URL : http://emam.revues.org/1065.

HIBOU Béatrice. « Le réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine », Revue d'histoire moderne et contemporaine 2009/5 (n° 56-4bis), pp.14-39.

INTERNATIONAL Crisis Group, La Tunisie des frontières : jihad et contrebande. Brussels, 2013. http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Tunisia/148-la-tunisie-des-frontieres-jihad-et-contrebande.pdf

LACHER Wolfram. Libya's Transition: Towards Collapse. Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), Comments 2014/C 25, May 2014. http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2014C25_lac.pdf

LAMLOUM Olfa, BEN ZINA Mohamed Ali (Ed.). Les jeunes de Douar Hicher et d'Ettadhamen. Une enquête sociologique. Tunis : International Alert, Arabesques, 2015

LAMLOUM Olfa, KHIARI Sadri. « Le Zaïm et l'artisan ou de Bourguiba à Ben Ali », *in Annuaire de l'Afrique du Nord, Centre national de la recherche scientifique ; Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman (IREMAM) (éds.), Paris : Editions du CNRS, 2000, pp. 377-395,* http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1998-37_07.pdf

LAMLOUM Olfa. Politics in margins in Tunisia, Vulnerable young people in Douar Hicher and Ettadhamen. London: International Alert, 2016. http://www.international-alert.org/sites/default/files/Tunisia_PoliticsOnTheMargins_EN_2016.pdf

MARTINEZ Luiz. l'après-embargo en Libye. Paris : CERI, février 2002. http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/artlm2.pdf

MEDDEB Hamza. Courir ou mourir. Course à el khobza et domination au quotidien dans la Tunisie de Ben Ali. Paris :Thèse de doctorat, CERI-Sciences Po, 2012. http://www.fasopo.org/sites/default/files/jr/th_meddeb.pdf

MEDDEB Hamza. Young people and smuggling in the Kasserine region of Tunisia. London: International Alert, 2016. http://www.international-alert.org/resources/publications/young-people-and-smuggling-kasserine-region-tunisia#sthash.BdQiotKc.dpbs

MZABI Hassouna. La Tunisie du Sud-est : géographie d'une région fragile, marginale et dépendante. Tunis : Thèse de doctorat Publication de l'Université de Tunis, 1993.

ROY Olivier. « Groupes de solidarité, territoires, réseaux et État dans le Moyen-Orient et l'Asie centrale», in DAOUD Houcham (Ed.), Tribus et pouvoirs en terre d'islam, Paris : Armand Colin, 2004, pp. 39-80

SIMEANT Johanna. « Économie morale » et protestation – détours africains. *Genèses* 4/2010 (n° 81) , pp. 142-160. http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/artlm2.pdf martinez

SMALL Army Survey, Libya's Fractious South and Regional Instability, February 2014. http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SANA-Dispatch3-Libyas-Fractuous-South.pdf

SOFAN Group. Foreign Fighters, An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq. London, December 2015.

TABIB Rafaa. Effets de la frontière tuniso-libyenne sur les recompositions économiques et sociales des Werghemmas, de la possession à la réappropriation des territoires, Thèse de Doctorat, 2011 https://halshs.archives-ouvertes.fr/tel-00662518/

TAIEB KORCHID Aicha. The underground migration movement, the informal Tunisian-Libyan transborder trade and the phenomena of smuggling in the deep south of Tunisia (in Arabic). Thèse de doctorat en sociologie : Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, Tunis, 1997.

WACQUANT Loic. Parias urbains. Ghetto, banlieues, Etat. Paris : La découverte, 2007.

WORLD Bank. *The Unfinished Revolution. Bringing Opportunity, Good Jobs And Greater Wealth To All Tunisians*, May 2014.